

العنوان:	جوامع السيرة و خمس رسائل أخرى لابن حزم ؛ تحقيق احسان عباس ، ناصر الدين الأسد
المصدر:	مجلة معهد المخطوطات العربية
الناشر:	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد المخطوطات العربية
المؤلف الرئيسي:	المنجد، صلاح الدين
المجلد/العدد:	مج 2, ج 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1956
الشهر:	مايو
الصفحات:	189 - 192
رقم MD:	164730
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex, AraBase
مواضيع:	ابن حزم ، علي بن أحمد ، ت. 456هـ، المخطوطات العربية ، النقد العلمي ، التراث الاسلامي ، السيرة النبوية ، تحقيق النصوص
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/164730

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب
الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

المنجد، صلاح الدين. (1956). جوامع السيرة و خمس رسائل أخرى لابن
حزم ؛ تحقيق احسان عباس ، ناصر الدين الأسد.مجلة معهد المخطوطات
العربية، مج 2، ج 1، 189 - 192. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/164730>

إسلوب MLA

المنجد، صلاح الدين. "جوامع السيرة و خمس رسائل أخرى لابن حزم ؛
تحقيق احسان عباس ، ناصر الدين الأسد."مجلة معهد المخطوطات
العربية مج 2، ج 1 (1956): 189 - 192. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/164730>

جوامع السيرة

وخمس رسائل أخرى

لابن حزم

تحقيق الدكتورين : امسار عباس وناصر الدين الأسد

نقد : الدكتور صلاح الدين المنجد

سبق أن حقق الدكتور احسان عباس بعض رسائل ابن حزم ، وسهم في تحقيق قسم الخريدة المتعلق بمصر . وها هوذا يشارك الدكتور ناصر الدين الأسد في اخراج ما سمي « بجوامع السيرة » لابن حزم ، مع خمس رسائل أخرى له .

وتتضمن هذه الرسائل ما يلي :

- ١ - القراءات المشهورة في الامصار .
- ٢ - أسماء الصحابة الرواة .
- ٣ - أصحاب الفتيا من الصحابة .
- ٤ - جمل فتوح الاسلام بعد رسول الله .
- ٥ - أسماء الخلفاء والولاة .

اعتمد المحققان في تحقيق الكتاب على نسخة حديثة جدا كتبت سنة ١٣٥٤ هـ . منقولة عن نسخة كتبت سنة ٧٧٦ هـ موجودة في مكتبة عارف حكمة بالمدينة المنورة .

وقد جهد المحققان في تصحيح الكتاب وضبطه غاية ما وسعهما ، وأعانهما على ذلك الأستاذ محمود شاکر ، ثم راجع الكتاب الأستاذ أحمد شاکر ، وأضاف الى تعليقاتهما ما رآه لازما .

ونحن نقدم بعض الملاحظات على نهج النشر :

- ١ - المعروف أن أولى قواعد التحقيق العلمى هي جمع نسخ المخطوط

المراد تحقيقه ، وأنه لا يجوز نشر أى كتاب عن نسخة واحدة لا ترتقى الى مرتبة الأصول .

وقد خالف المحققان هذه القواعد الأولى فى نشر المخطوطات، وسارعا الى نشر الكتاب معتمدين على نسخة واحدة ، حديثة جدا ، لا يطمأن اليها . هذا مع وجود نسخ أخرى من الكتاب فى مكتبات العالم .

لقد كان بوسع المحققين احضار نسخة المدينة ، أو نسخة برلين ، أو نسخا أخرى قد توجد فى المكتبات ، ليتاح لهما تقديم عمل علمى صحيح . قلت ان النسخة التى اعتمد المحققان عليها لا يطمأن اليها . وقد أتيج الى أثناء وجودى فى تونس أن أجد فى احدى مكتباتها نسخة جيدة قديمة من الكتاب . فلما عارضت المطبوع بالمخطوطة وجدت فى المطبوع نقصا كبيرا ، نقصا فى كل صفحة بل فى كل سطر . واذن فالمطبوع ناقص ، ولا يعتمد عليه .

وسأقدم أنموذجات من بعض الزيادات الموجودة فى المخطوطة - فى الصفحات العشر الأولى من المطبوع - بعد قليل .

٢ - ومن قواعد نشر النصوص المحافظة على اسم الكتاب المثبت على الصفحة الأولى من المخطوط ، ولا يجوز حذفه الا اذا توكد المحقق من خطأه . ويذكر المحققان أنهما جدا على النسخة المخطوطة « كتاب السيرة النبوية » وذكرنا أيضا أن الذهبى سمي هذا الكتاب « السيرة النبوية » وكذلك سماه السخاوى . ثم انهما جدا فى كتاب الترايب الادارية اشارة لهذا الكتاب باسم « جوامع السيرة » فأثبتنا الاسم فى طبعتهما .

ولعل من الجرأة البالغة أن يتصرف المحققان هذا التصرف ، وأن يضربا بما ذكره الذهبى والسخاوى وبما أثبت على الورقة الأولى ، عرض الحائط . وبأخذنا بما ذكره الكتانى وهو محدث محدث لا يسامى فى تحقيقه الذهبى ولا السخاوى .

وكنت أود أن يجهد المحققان جهدهما لمعرفة الكتاب واسمه ، وأن يبحثا بحثا أكثر عمقا عنه . فقد وجدت على أول ورقة من النسخة التونسية ما يلى : « المرتبة الرابعة فى نسب رسول الله وسيره ومغازيه وجمل من التاريخ » فهذا يدل على أن سيرة النبى جزء من كتاب . ولا بد من اعادة البحث فى هذا الأمر .

٣ - ذكر المحققان أن فى الأصل الحديث الذى اعتمدا عليه ، خمس وسائل ، هى التى عدناها . على أن الأصل المحفوظ بمعهد المخطوطات الذى

نشر عنه الكتاب لا يذكر أنها « رسائل » وإنما كانت كلمة الرسالة الأولى ٠٠٠ الخ من وضع المحققين . والنسخة التونسية كذلك لا تجعلها رسائل ، ولكنها تذكرها تباعا ، وفي احداها تقول : باب ذكر من روى عن النبي . مما يؤكد لنا أن هذه أبواب من كتاب لا رسائل منفصلة كما ظن المحققان . ويجب أن نشير هنا أن ترتيب هذه الأبواب في النسخة التونسية يختلف عن ترتيبها في النسخة الحديثة . فهي كما يلي :

جمل فتوح الاسلام - ثم أسماء الخلفاء والأئمة (لا الولاة كما جاء في المطبوع) أمراء المؤمنين - وهذه تسمية من روى عنه فتيا - القراءات المشهورة - باب ذكر من روى عن النبي ٠٠٠

٤ - أطلب المحققان في شأن ابن حزم في السيرة . وما هو بذلك . فما عنده موجود في كتب السيرة التي سبقته ، والتي كانت مصادر له . وشأن ابن حزم يظهر في تاريخ الأفكار أكثر من تاريخ الحوادث والسير . وثمة ما أخذ أخرى على ابن حزم تتعلق بهذا الكتاب ، لا بد من ذكرها . ففي آخر ورقة من النسخة التونسية وجدنا ما يلي :

« قال شيخ الاسلام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي عفا الله عنه ورحمه » . وهو كاتب النسخة التي نقلنا منها هذه النسخة المباركة :

« هذه السيرة مع اختصارها مفيدة جدا ، وقد حصل مؤلفها عدة أوهام فيها سوف ننبه عليها على الحواشي ان شاء الله بمنه وكرمه ورحمته . وكلامه على المفتين من أصحاب رسول الله ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم يحتاج الى تحرير كثير .

« وكذلك كلامه على الصحابة ، فانه يكرر الرجل مرتين ، وقد يكرره مرارا فيذكره في أصحاب الاثنتين وأصحاب الثلاثة ونحو ذلك .

« وقد يذكر الرجل باسمه في موضع ويكنيه في آخر ويظنهما اثنتين .

« وقد يجعل بعض التابعين من الصحابة .

« وفي النسخة التي كتبت منها ضبط غير صحيح ، فما أدري هل هو من الكاتب أو هو في نسخة المؤلف كذلك . فان النسخة التي كتبت منها كانت منقولة من نسخة المؤلف . ومؤلف هذا الكتاب من بحور العلم الا أنه غير متقن بضبط الأسماء ومعرفة طبقاتهم على ما ينبغي » .

فهذه أمور جديرة بالتدبر ، لم ينتبه اليها المحققان .

٥ - وهذه بعض الزيادات والروايات في نسخة تونس :

ص ٢ من المطبوع بعد قوله وعدنان بلا شك في ولد اسماعيل ٠٠٠ الى
آخر الفقرة أضف : الا أن الأسماء بين عدنان واسماعيل لا يعلمها الا الله
عز وجل .

ص ٤ : ٣ : قبائل متيس كلها ، أضف : كبنى سليم .

ص ٧ : س ١ لثمان بقين من ربيع . في التونسية : مضين من ربيع وهو
الصواب في ولادة الرسول .

ص ٧ : س ١٢ : الذي دعا العرب في التونسية : الذي دعا بلغاء العرب .

ص ٩ : س ١ : وفاضت الى يوم القيامة . في التونسية : الى اليوم .

ص ١٠ : س ٣ : بلوى (وله) الجنة : في التونسية : بلوى وبعدها
الجنة .

ص ١٠ س ٧ : ذلك الرجل فقتل نفسه . في التونسية : ذلك الرجل
أثخنه الجراح فقتل نفسه .

ولا محل هنا لذكر أكثر من هذا .

وأعتقد أن المحققين لو اتبعوا قواعد النشر العلمي وبحثا عن النسخ قبل
التحقيق لأتيا بما يطمأن اليه .

على أن ذلك لا يمنع من أن ننوه هنا بجهدهما في معارضة النص
بالمصادر ، وبمحاولتهما اثبات نص صحيح قدر الامكان .